

مفاهيم سياسية

أ.د. طه حميد حسن
العنبيكي

رئيس هيئة التحرير

مفهوم السياسة العامة والمفاهيم ذات الصلة:

يتداخل مفهوم السياسة العامة مع الكثير من المفاهيم كالنظام السياسي، الإدارة العامة، وغيرها، لذا سنحاول التعرض لبعض هذه المفاهيم.

أولاً- السياسة: السياسة مشتقة من لفظة (ساس) وهي تعني الترويض والقيادة، وهي نشاط إنساني يتعلق بالسلطة والدولة، لذا هناك من عرف سياسة الدولة على إنها: (عمل يتم إنجازه من منظور القوة أو السلطة)^١، وعرفها آخرون بإنها: (فن حكم الدولة)^٢، والأصح- بزعمنا- السياسة هي: فن إدارة الدولة، وعلى ذلك تستدعي هذه المهمة من يضطلع بها أن يتحلى بصفات وخصائص بعضها ملكات فطرية والبعض الآخر قدرات مكتسبة تصقلها التجربة العملية.

ثانياً- النظام السياسي: عرف (ديفيد أستن) النظام السياسي على أنه: (جزء من كل اجتماعي يدخل في علاقات معقدة مع البناء الاجتماعي الكامل)^٣، أما (جابريل الموند) فقد عرفه على أنه: (نظام التفاعلات الموجودة في كافة المجتمعات المستقلة والتي تضطلع بوظيفتي التكامل والتكيف داخلياً وخارجياً عن طريق استعمال الإكراه المادي المشروع أو التهديد باستعماله)^٤، ثم عاد ليعرفه في موضع آخر على أنه: (مجموعة

^١ - نقلاً عن: عابد خالد رسول: الحقوق السياسية في الدساتير العراقية، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، ٢٠١٢، ص ٢٠.

^٢ - عابد خالد رسول: المصدر السابق، ص ٢٠.

^٣ - د. حسان العاني: الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، القاهرة، العاتك لصناعة الكتاب، ٢٠٠٧، ص ٢٠.

^٤ - نفس المصدر السابق، ص ٤٠.

من المؤسسات الاجتماعية التي تُعنى بصياغة الأهداف العامة لمجتمع ما، أو لمجموعة ضمن هذا المجتمع، والعمل على تنفيذها)^٥.

ويعرفه (روبرت دال) على أنه: (نمط مستمر للعلاقات الإنسانية، ويشتمل على قدر مهم من القوة والسلطة والسيطرة)^٦.

وهناك من يُعرف النظام السياسي على أنه: (مجموعة عناصر مهمتها الإبقاء على المجتمع من حيث هو كيان حي قائم بذاته تديره سلطة سياسية)^٧.

ومن جانبنا يمكن أن نعرف النظام السياسي على أنه: (إطار شامل تتفاعل فيه مجموعة من العناصر - المكونات - تتولى فيه مؤسسات الدولة - التي تعد العنصر الأهم فيه - السياسية والدستورية، التشريعية والتنفيذية والقضائية، مهمة إدارة شؤون المجتمع بغية تحقيق سعادته ورفاهيته).

لذا فالنظام السياسي أوسع وأشمل من نظام الحكم ومن الدولة، ذلك لأنه يحوي في طياته الكثير من المكونات والعناصر، ومنها الأحزاب السياسية وجماعات المصالح، فضلاً على الثقافة السائدة والعلاقات الاجتماعية والنظام الاقتصادي القائم، وكل تلك المكونات والعناصر المتفاعلة تسهم في تكوين وتحديد ماهية النظام السياسي القائم في هذا البلد أو ذاك.

مخطط - ١ - مكونات النظام السياسي الأساسية

الأوضاع الجغرافية	الثقافة السائدة	البناء الاجتماعي	الأوضاع الاقتصادية القائمة	جماعات المصالح	الأحزاب السياسية	مؤسسات الدولة تشريعية - تنفيذية - قضائية
-------------------	-----------------	------------------	----------------------------	----------------	------------------	--

(من إعداد الباحث)

^٥ - جابريل الموند و جي. بنجهامبول: السياسة المقارنة في وقتنا الحاضر، نظرة عالمية، ترجمة: هشام عبد الله، مراجعة: سمير نصار، عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٧، ص ١٦.

^٦ - Robert Dahl: Modern Political Analysis, Englewood Cliffs, N.J., 2ed-1970, p.6.

^٧ - إبراهيم درويش: النظام السياسي، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٥، ص ١٥.

ثالثاً- الإدارة العامة: تعرف الإدارة العامة على إنها: (تنسيق للجهود الفردية والجماعية لتنفيذ السياسة العامة)^٨، وعلى ذلك فإن العلاقة وثقى بين السياسة العامة والإدارة العامة وهي علاقة المخطط وصانع القرار بالمنفذ.

رابعاً- القرار السياسي: يعرف القرار بشكل عام على أنه: (مسار فعل يختاره المقرر بوصفه أنسب وسيلة متاحة أمامه لإنجاز الهدف أو الأهداف التي يبتغيها أي لحل المشكلة التي تشغله)^٩، أما عملية صنع القرار السياسي فهي: (سلسلة الاستجابات الفردية أو الجماعية التي تنتهي باختيار البديل الأنسب في مواجهة موقف معين)^{١٠}، وبعبارة أبسط وأدق يعد القرار السياسي بمثابة إتخاذ موقف أو فعل أو الإمتناع عن فعل لمواجهة موقف ما أو مشكلة معينة.

خامساً- السياسة العامة: عرف (جيمس أندرسن) السياسة العامة بأنها: (برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو لمواجهة قضية أو موضوع)^{١١}.

كما عرفها (ديفيد أستن) بأنها: (توزيع القيم في المجتمع بطريقة سلطوية آمرة، من خلال القرارات والأنشطة الإلزامية الموزعة لتلك القيم في إطار عملية تفاعلية بين المدخلات والمخرجات والتغذية العكسية)^{١٢}، كما يرى (جابريل ألموند) بأن السياسة العامة تمثل: (محصلة عملية منتظمة عن تفاعل المدخلات - مطالب + دعم - مع المخرجات - قرارات وسياسات...) للتعبير عن أداء النظام السياسي في قدراته الاستخراجية والتنظيمية، التوزيعية الرمزية،....)^{١٣}، كما يراها أيضاً من زاوية إجرائية بأنها: (تعبير عن النيات التي يتم سنّها أو إقرارها من قبل السلطة التنفيذية والتشريعية

⁸-http://faculty.mu.edu.sa & Mary Parker Follett: Prophet of Management, edited by Pauline Graham (Harvard Business School Press, 1994).

⁹- https://elebda3.com/articles/read-447.

¹⁰- Ibid.

^{١١} - جيمس أندرسن: صنع السياسة العامة، ترجمة: د. عامر الكبيسي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الدوحة، ١٩٩٨، ص ١٥.

12-David Easton;An Approach to the analysis of political systems,Worldpolitics,Vol 9,No 3,(Apr.,1957),p;383.

^{١٣} - جابريل الموند و جي. بنجهام باويل: مصدر سابق، ص ١٦.

التي تقوم أيضا بتخصيص الموارد وتحديد الجهات المسؤولة عن تطبيق إنجاز هذه الأهداف^{١٤}.

من خلال ماتقدم يتضح لنا إن السياسة العامة ليست كما يرى (توماس داي) وآخرون - وهم أكثر - بأنها: كل ماتفعله وما لاتفعله الحكومة، ما يعني حصر السياسة العامة على المؤسسة الحكومية- وهي مجلس وزراء في النظم البرلمانية ورئيس الجمهورية في النظم الرئاسية وكلاهما في النظم المختلطة- بل هي تجسيد لنشاط مؤسسات النظام السياسي وتفاعلاتها مع البيئة المحيطة ومتغيراتها وقدراتها على الأداء الفاعل، وكل ذلك يعد معياراً للحكم على رشادة النظام السياسي وصلاحه.

سادساً- مفهوم صنع السياسة العامة: بعد أن كان اهتمام الباحثين ينصب حول دراسة القرار تم التحول في العقود السبع والثامن من القرن المنصرم إلى دراسة صنع القرار كتطبيق للعملية السياسية، وأصبح التركيز أيضاً على التنفيذ واستخدام المعرفة والأساليب العلمية والفنية بغية صنع أفضل للسياسة العامة سعياً لإيجاد الحلول العقلانية اللازمة للمشكلات العامة، وذلك من منظور كلي يعتمد على الخبرات الشخصية لصناع السياسة والإبداع المنظم في اختيار البدائل، وكذلك الاهتمام بمتغيرات البيئة الداخلية والخارجية^{١٥}.

وبناءً على هذه المعطيات أصبحت عملية صنع السياسة العامة عملية ديناميكية تمر بمراحل عدة، تتمخض عنها تفاعلات شتى ناجمة عن البيئة الداخلية والخارجية، وفي هذا الإطار يمكن وصف صنع السياسة العامة بأنها عملية سياسية تتضمن صراعاً بين أفراد وجماعات، وأحياناً كفاحاً من أجل خيارات الحلول للقضايا والمشاكل العامة المطروحة.

على ذلك فإن صنع السياسة العامة تتضمن العديد من المتغيرات من توفير الموارد والإجراءات التي تقوم بها مؤسسات وأشخاص كل حسب موقعه في النظام السياسي

١٤ - للمزيد أنظر كل من: جابريل الموند و جي. بنجهام باويل: ،مصدر سابق، ص١٦، وكذلك: د. أحمد مصطفى الحسين: مدخل إلى تحليل السياسات العامة، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، ط٢٠٠٢، ص٦ وما بعدها.

¹⁵ - <http://dc315.4shared.com>

ككل، وكل ذلك يجري بالتفاعل مع الظروف البيئية كالثقافة السياسية والظروف الاجتماعية والاقتصادية، والمؤثرات الرسمية وغير الرسمية التي تؤثر في هذه العملية. سابعاً- مراحل صنع السياسة العامة: لما كانت صناعة السياسة العامة هي بمثابة عملية منهجية متكاملة ومنسقة لذا فإنها تمر حتماً بمراحل وخطوات عدة منها^{١٦}:

١- تحديد المشكلة أو القضية أو المطالب والاحتياجات المجتمعية

(Defining the problem).

٢- تعبئة الموارد المادية والبشرية وحشد الدعم والتأييد والمساندة من الجمهور وكل المؤسسات والمنظمات

(Mobilization of human and material resources).

٣- جمع المعلومات عبر قنوات نزيهة ونشطة

(collection of information).

٤- وضع البدائل كحلول للمشكلة وتقييم كلفها وجدواها وفتح آفاق واسعة للنقاش العام باشتراك كل المعنيين (Alternatives).

٥- اختيار البديل المناسب الأقل كلفة وأكثر منفعة (صنع السياسة-Policy making-).

٦- التنفيذ (تحديد الجهات التنفيذية وأساليب التنفيذ: التعاون، المنافسة، المساومة والصراع) ومتابعة التنفيذ

(implementation and follow-up implementation).

٧- تقييم آثار السياسة العامة (المراجعة - التغذية الاسترجاعية) (Feedback).

^{١٦} - للمزيد من التفصيل حول تلك الخطوات وغيرها راجع كل من: كمال المنوفي: أصول النظم السياسية المقارنة، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٨٧، ص ٢٩٣ وما بعدها، وكذلك: د. أحمد مصطفى الحسين: مصدر سابق، ص ٢٠٠ وما بعدها، وكذلك:

-Fadi Jardali, "Understanding the public policy making process", Issam Fares Institute for public policy and international affairs ,P:2.

مخطط (٢) مراحل صنع السياسة العامة

الخطوة الأولى	الخطوة الثانية	الخطوة الثالثة	الخطوة الرابعة	الخطوة الخامسة	الخطوة السادسة	الخطوة السابعة	الخطوة الثامنة
تحديد المشكلة	تعبئة الموارد	جمع المعلومات	البدائل	صنع السياسة	التنفيذ	تقييم آثار السياسة العامة	التغذية الراجعة

(من إعداد الباحث)

وتجدر الإشارة إلى إن تلك الخطوات والمراحل ينبغي أن تخضع لنقاش وتحليل واسع تشترك فيه مؤسسات رسمية وغير رسمية- المؤسسات التشريعية والتنفيذية والهيئات المرتبطة بها والعاملين فيها لاسيما من ذوي الخبرة والاختصاص- بضمنها الشرائح المستفيدة من السياسة العامة، وحينذاك ستكون مخرجات السياسة العامة سليمة وناجعة وقابلة للتطوير باستمرار.

ثامناً- أنماط السياسة العامة (القدرات): هنالك أنماط ست للسياسة العامة وهي كل من: السياسة الاستخراجية والتوزيعية والتنظيمية والرمزية والاستجابية والدولية^{١٧}.

١- السياسة الاستخراجية (Extractive Policies): تحدد تلك السياسة قدرات النظام السياسي على تعبئة الموارد والثروات المتاحة المادية منها والبشرية، ويمكن قياس تلك القدرات عن طريق تقدير حجم الموارد المتوفرة ومن ثم احتساب معدل الناتج القومي ومتوسط نصيب كل فرد منها، ومن الموارد البشرية الخبراء والمهندسين والاطباء والاساتذة وغيرهم، أما الثروات المادية فمنها الثروات المعدنية والمنتجات الزراعية والضرائب والرسوم والقروض فضلاً عن توظيف الطاقات البشرية بكل مستوياتها.

٢- السياسة التوزيعية (Policies Distributive): وهي قدرة النظام السياسي على توزيع المنافع والثروات والخدمات والوظائف والتعليم والصحة والأمن على كافة أفراد المجتمع بشكل عادل.

^{١٧} - راجع كل من: د. كمال المنوفي: مصدر سابق، ص ٢٩٩ وما بعدها، وكذلك: غابريل ألموند: مصدر سابق، ص ١٩٥ -

- ٣- السياسة التنظيمية (Policies Regulative): وهي القدرة على ضبط سلوك أفراد المجتمع وفي كل المجالات (الأحوال الشخصية، المرور، معاقبة المخالفين من الموظفين والمواطنين عامة، تنظيم النشاط الاقتصادي، التنقل، النشاط السياسي).
- ٤- السياسة الرمزية (Symbolic Policies): وتعني خلق وتوظيف الرموز التاريخية والشخصيات الوطنية والعلم والنشيد الوطني والزيارات الميدانية للمسؤولين والخطاب السياسي والأعمال الفنية والشعر والأدب والرياضة، وكل ذلك يساهم بدعم المواطنة وتعزيز روح الانتماء بالوطن.
- ٥- السياسة الاستجابية (Policies Responsive): وتعني قدرة النظام السياسي على الاستجابة والتكيف مع التحديات التي تفرزها البيئتين الداخلية والخارجية والتقليل من مخاطرها وصولاً إلى إزاحتها بل وتطويرها لمصلحة.
- ٦- السياسة الدولية (International Policy): وهي قدرة النظام السياسي على تجميع كل القدرات المذكورة آنفاً وتوظيفها على صعيد التفاعل مع العالم الخارجي.

الاستبداد النفطي في العراق المعاصر.

تأليف / الاستاذ الدكتور سليم الوردى.

عدد الصفحات / ١٩٥

دار النشر / دار الجواهري، شارع المتنبي، بغداد، ٢٠١٣.

عرض / الدكتور أنير ناظم الجاسور.

يُعد النفط العنصر الاساس وعصب الصناعة في عالم اليوم الذي أنتقل من موجة لأخرى وهو اليوم يدخل في أغلب الصناعات المهمة في العالم وكل دول العالم المتقدم يدخل النفط كعامل متميز في صناعاتها، كما ويدخل كعامل محفز لأغلب الصراعات في العالم وعليه فقد قسمت الدول الكبرى المناطق التي تطفو على النفط إلى مناطق حيوية أو مناطق نفوذ استراتيجي، أما الدكتور سليم الوردى في مؤلفه هذا فيتناول التأثير السلبي لهذا المورد الطبيعي على الوضع العراقي السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ولما للاقتصاد الريعي من دور اساس في تحديد العلاقة بين السلطة والمجتمع وكيف تغلغل الاستبداد لجسد السلطة واعتباره محرك عملها.

هذا الكتاب يتضمن سبعة فصول، ففي مقدمته يطرح الكاتب سؤالاً يلح على العراقيين في كل مرحلة من مراحل انتقالهم من استبداد آخر " لماذا وصل بهم الحال إلى ما هو عليه من واقع مزرٍ مع أن العراق تتوفر فيه جميع عوامل التنمية المستدامة: المادية والمالية والبشرية، الامر الذي لا يتوفر في مجتمعات اخرى"، ايضاً يتطرق للطابع الانتقالي الذي يُسم الظواهر السياسية الاقتصادية والاجتماعية في حركة المجتمع المعاصر، وتخترن ظاهرة الانتقال بين نمط الحياة القديم ونمط الحياة المتوخي، وتعتمد عملية التفاعل بين القديم والجديد وخيبة الامل التي عشنا ولا يزال يعيشها العراقيين هي حصيلة تجعل اقتطاف الثمرة قبل أوانها، ومن استعجل الشيء قبل اوانه عُقب بحرمانه".

في الفصل الاول: يبدأ الكاتب بعنوان مقتربات وفي مستهل الفصل يتناول عملية تسرب النفط إلى حياة العراقيين والتحكم في جميع أوجهها الاقتصادية

والسياسية والاجتماعية والثقافية، وكيف وقع العراقيون في شباكه وهو ما اسماه بالدوامة، على اعتبار العراق لم يعاني من ازمات وأنا معضلات يستعصى الخروج منها وكيف تعاملت الحكومة على تطويق الازمات ظرفياً لكن ذلك على حساب احتدام ازمات اخرى، فمثلاً تتجه الحكومة إلى معالجة البطالة باستحداث المزيد من الوظائف العامة في اجهزة الدولة المدنية والعسكرية بيد أن هذه التدابير لا تقضي على البطالة بل تنقلها من الشارع إلى أجهزة الدولة (البطالة المقنعة)، ويتناول الاستبداد من جانبه السياسي وجذوره والاستبداد الشرقي، وأن ما يجمع بين صفوف الاستبداد هو قدرتها على إعادة انتاج نفسها، ويستشهد الكاتب بمقولة لعبد الرحمن الكواكبي " يهتم الشرقي في شأن ظالمه على أن يزول عنه ظلمه، ثم لا يفكر فيمن سيخلفه أو يراقبه فيقع في الظلم ثانية ويعود للظلم إلى ما لا نهاية"، ويتطرق الكاتب للاقتصاد الريعي فهو يقدم صياغة العلاقة بين سلطة الحكم والمجتمع، ويطلق تسمية الاستبداد النفطي الذي يعبر عن زيجة بين تسيد عوائد النفط واستبداد النخبة الحاكمة فيخضعان الاقتصاد والمجتمع لإرادة منفردة مما يجعل صفحات المشروع العراقي السياسي تتأثر بشكل مباشر بعوائد النفط.

أما الفصل الثاني: يتناول الباحث بنوع من السرد بدايات تأسيس الدولة العراقية وكيف كانت تعتمد على الزراعة والثروة الحيوانية كمصادر اساسية لتمويل تخصيصات الموازنة العامة للدولة وتصدير الفائض منها للخارج، من خلال اتخاذ مجموعة من التدابير التي تساعد على تنظيم الزراعة وتوفير مستلزمات نموها، وكيف حققت المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية من السنوات ١٩٢١ - ١٩٥١ فوائض كبيرة، وعليه أم ما يميز العقود الثلاثة من عمر العهد الملكي هو اعتماد الحكومة في تمويلها على القطاعات الاقتصادية غير النفطية، مع بداية الخمسينيات من القرن الماضي شهد الاقتصاد العراقي تحولات خطيرة في مسيرته الاقتصادية التي تمثلت في الزيادة الصاعدة لعوائد النفط على اثر ابرام اتفاقية مناصفة الارباح بين الحكومة العراقية وشركات النفط الاجنبية، مما ادى فيما بعد إلى تردي أداء القطاعات الاقتصادية غير النفطية، وبين الكاتب هذه الزيادة من خلال طرحه للأرقام ومخططات تؤثر هذا

التحول الحاصل في زيادة العوائد النفطية، فعلى سبيل المثال كانت إيرادات النفط تمثل ٦% حتى عام ١٩٥٠ لكنها قفزت إلى نسبة ٦٢% عام ١٩٧٩، بالتالي فقد شهد القطاع الزراعي تراجعاً في انتاج المحاصيل الزراعية، الامر الذي أدى إلى الاعتماد على زيادة استيراد المواد الغذائية، بالتالي فأن الاقتصاد العراقي ومنذ سبعينيات القرن الماضي قد بات يمشي على ساق واحدة فالنفط كان وما زال سلعة سياسية وأداة بيد الاحتكارات العالمية، أن زيادة عوائد النفط واعتباره مصدر خير ورفاهية أدى بتراجع دور الدولة في رعاية قطاعات الاقتصاد الوطني غير النفطية وبدلاً من أن يكون النفط راعياً لقطاعات الاقتصاد العراقي تحول إلى ذئب يفتك بها، ويعطي الكاتب مثلاً عن النرويج كدولة رفاية بعد أن تبلور الفكر الاقتصادي السياسي فيها من خلال رؤية عقلانية حول آفاق تطور النرويج، فهي تعد رابع دولة في العالم في معدل دخل الفرد السنوي الذي يبلغ ٣١٨٠٠ دولار.

والفصل الثالث: تحدث الكاتب عن المشروع السياسي العراقي بدلالة النفط ويتضمن المشروع السياسي الذي سبق تسيد النفط للمشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي العراقي مع بدايات تأسيس الدولة العراقية المعاصرة، وأطلق الكاتب الصفة الليبرالية على هذه الفترة وشهدت هذه الحقبة بداية خروج الجماعات العراقية المنغلقة على نفسها والتي بدأت تنشط من الجوانب التنظيمات السياسية والمدنية العابرة للانقسامات العصبية ثم الانتقال إلى صفحة الاستبداد النفطي من خلال اليسر المالي الواضح في السنوات الاخيرة من العهد الملكي بالنسبة للحكومة وبصورة واضحة ونتيجة للزيادة المطردة في إيرادات النفط، كما شهدت هذه الفترة تراجع بعض الحريات السياسية وميل الحكومة للبطش والقمع والاستبداد، ويعزو ذلك إلى تراجع دور الحركات الجماهيرية في خمسينيات القرن الماضي وايضاً زيادة الحكومة في استخدام الوسائل العنيفة في قمع الحركات المعارضة لسياستها.

وحتى بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ شهدت زيادة كبيرة في صفحة الاستبداد النفطي، لكن بسبب تعاطف الجماهير مع الزعيم عبد الكريم قاسم الذي تميز بالزهد والتعاطف مع الفقراء عدت عوامل حكمت الوجهة الرومانسية عند

الجماهير بتغاضيتها الطرف عن التغييرات التي حدثت في البنية التحتية للمجتمع العراقي، بالتالي فأن قانون الاصلاح الزراعي كضربه قاصمة للملاك الزراعيين الداعي إلى توسيع القاعدة المجتمعية للملكية الزراعية الخاصة، لكن هذا القانون أو القوانين الاخرى لم تحفز الفلاح العراق على التثبث بالأرض ومواصلة الانتاج الزراعي وتشهد على ذلك الهجرة الكبيرة التي عددها البعض مليونيه لأبناء الريف إلى المدن، وعليه وبمرور الوقت وتحديدأ شهدت السنوات من ١٩٧٢ - ١٩٧٨ نكوصاً مطلقاً في أنتاج المحاصيل الزراعية، أما على مستوى الارقام فقد أنخفضت مشاركة القطاع الخاص في تكوين (الرأس المال الثابت) وهو ذلك الجزء من القدرات الانتاجية الانية الموجهة إلى انتاج السلع الانتاجية لزيادة طاقة البلد الانتاجية كالمكانن والآلات والانشاءات والابنية، لقد بدى عبد الكريم قاسم تعاطفاً واضحاً مع الطبقات الفقيرة والكادحة فحدد العمل الليلي بسبع ساعات والنهاري بثمان ساعات، كما رفع الحد الأدنى من الاجور الخاصة بالعمال غير المهرة واجبر المؤسسات الصناعية التي تضم (١٠٠ عامل) فأكثر إلى بناء دور سكنية لعمالها، واقدمت الحكومة على بناء (١٠٠٠٠ دار سكنية لسكان أكواخ الطين والصفيح سنتي ١٩٥٩ - ١٩٦٠، وعليه فقد اتضح من قراءة هذه الفترة من عمر الدولة العراقية أن طبقات المجتمع العراقي كافة انتفعت من برامج ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ الاصلاحية باستثناء ملاك الاراضي الزراعية الذين طالهم الاصلاح الزراعي.

الفصل الرابع: في هذا الفصل تم تناول موضوع في غاية الاهمية تمثل في تناول الطبقة الوسطى فمن غير الممكن تناول دراسة المشروع الساسي العراقي بكل ما يشهده من تحولات دون التطرق للطبقة الوسطى والدور الذي وقع على عاتقها في دفع حركة المجتمع إلى الامام، في بداية نهوض هذه الطبقة سجل المخطط الطبقي الماركسي حضوراً واضحاً في الفكر السياسي العراقي والذي عُد فيما بعد المفتاح الرئيس لليسار العراقي والفصائل السياسية التي تأثرت به، حيث يرى الماركسيون أن معرفة الخارطة الطبقة للمجتمع والسلطة الحاكمة يعد مفتاحاً لمعرفة الصراع بين الطبقات، بالتالي من الضروري تعميم برامج التغيير الثوري للمجتمع، وهذا ما جعل

الحزب الشيوعي العراقي يسارع ابان كل تغيير سياسي إلى توصيف الطبقة الطبقية للنظام السياسي الجديد ويحدد في ضوءه موقفه منه.

يطرح الكاتب سؤالاً مفاده " كيف نصنف المجاميع الفاسدة في مؤسسات الدولة (عمودياً وأفقياً) وهي تتناول على المال العام وتستأثر بجزء لا يستهان به من ثروات الشعب، من قبل هؤلاء أثرياء (الحواسم) هل يشكلون طبقة بسبب ثرائهم الفاحش غير المشروع؟، أن المصلحة هي الدافع للفرد أو الجماعة لتلبية حاجاتهم المادية والروحية بصرف النظر عن نطاق تلك الحاجات وكونها مشروعة أو غير مشروعة، أما المصالح الطبقية فهي تلك التي تنشأ في حلقة من حلقات الانتاج الاجتماعي ولا تتحقق عملية الانتاج الاجتماعي من دونها، وعليه يعود الكاتب لطرح سؤالاً ثانياً " لمن تعود ملكية الثروات النفطية في العراق؟، حقيقة أن منظومة الاستبداد النفطي في جوهرها هي حصيلة اتحاد السلطة الحاكمة المستبدة بالثروات النفطية فنجد أن عوائد النفط تخدم هيمنة الحاكم المستبد في المجتمع، بالتالي باتت السياسة تتحكم بمسارات الاقتصاد لذلك لم تسفر منظومة الاستبداد النفطي عن تركيبة طبقية واضحة المعالم، وقد نشأت شريحة ميسورة من المقاولين تُوكل أليهم المقاولات الحكومية التي درت ارباحاً وفيرة إلى جانب شريحة الوسطاء والسماسرة، ايضاً لجأت السلطة طيلة الثلاث عقود الماضية إلى محاولة تنشيط المؤسسة العشائرية واستنابت شريحة من رؤوساء العشائر الذين يدينون بالولاء المطلق لسلطة الحاكم، وعلى هذا النحو عمل الاستبداد النفطي في العراق على تشويه اللوحة الطبقية للمجتمع العراقي، واستعاض عنها بشرائح اجتماعية طفيلية لقيطة وهذا يتأتى من الاضطراب الحاصل في الفكر السياسي لفقدان البوصلة الموجهة للسياسات وبرامج النخب الحاكمة، فلم يعد من الغريب أن نجد أن شيوعياً تحول إلى بعثي وبالعكس ومتدين تحول إلى قومي، وهذا يعكس ظاهرة التقلب في الفكر السياسي التي سماها الكاتب بـ (انتهازية الوعي)، بالتالي فإن العراق منذ تأسيس الدولة ولغاية اليوم وهو يعيش مرحلة انتقالية فالطبقة الوسطى من نشأتها في العهد الملكي خلقت في أجواء مدينية لا تأسرهما اصفاد العشائرية والطائفية والمناطقية ويعزو ذلك بالتعددية التي أتمت بها قيادات الاحزاب

السياسة العلنية والسرية آنذاك ما أهلها بأن تلعب دوراً وطنياً، لكن هذه الطبقة حين أمسكت بزمام الحكم في العهد الجمهوري خيل أنها قادرة على احتواء الانقسامات المجتمعية السياسية وتطويعها، لكن اعلان عبد الكريم قاسم بأنه فوق الميول والاتجاهات ساعد على ظهور النزعة الاحتوائية، وجاءت فترة عبد السلام عارف لنحوي على خليطاً عجيباً من النزاعات المتقاطعة بين قومية واسلامية وطائفية ومناطقية مما جعل من المتعذر أن ننسبه إلى مرجعية فكرية محددة، أما صدام حسين فهو يعد النموذج بالنسبة للنزعة الاحتوائية فإذا كان عارف متخبطاً فإن صدام عدها برامج عمل دأب على تطبيقها بشراسة، حيث تجلت نزعة الاحتواء في مقولته الشهيرة "كل العراقيون بعثيون وأن لم ينتموا" وهذا كان واحد من عمليات اختزال المواطنة العراقية بعقيدة البعث وحول العناوين العمالية إلى عناوين وظيفية، لعل البعض يصاب بالإحباط عن قراءة الرؤية التي تناولت الطبقة الوسطى العراقية فهي لا تزال متعثرة في مسيرتها، وذلك بسبب سوء ادارتها شؤون المجتمع اقتصاداً وسياسة و ثقافة.

الفصل الخامس: تناول هذا الفصل ثقافة الاستبداد النفطي، وهنا يطرح الكاتب الصراع بين النخلة وبثر النفط الذي استطاع الاخير من التأثير وبشكل سلبي على الاولى، أي بين العطاء الدائم عبر الاف السنين ورمز الحضارة، وبين مصدر ينضب في يوم من الايام وكيف نتج تسيد النفط للمشاهد السياسية والاقتصادية عن القيام بمجازر للنخيل بدأت منذ أواسط خمسينيات القرن الماضي، علماً أن شريعة حمورابي حرمت قطع النخلة والواحدة ويدفع قاطعها غرامة باهضة فالنفط أثر بدرجات كبيرة على هذه الثروة المثمرة، حيث كان العراق البلد الاول في العالم بعدد اشجار النخيل وتقدر بـ (٣٣ مليون نخلة) أما الان فزهاء (٩ مليون نخلة) وذات انتاجية متردية، مما جعل الكاتب يعطي مقارنة بين العراق والامارات حيث بلغ عدد النخيل في الامارات في السنوات الاخيرة (٤٠ مليون نخلة).

من جانب اخر اجهز الاستبداد النفطي على المشروع الثقافي الذي أوصله إلى الكسل والخمول الشديدين، وبعد أن ربط شرائح واسعة من المثقفين بمشيمته وسحق كل من كان خارج هذه الدائرة التي رسمها له، فبعد أن كان المثقف العراقي

يقف في طليعة الفصائل المناضلة في سبيل نيل الشعب حقوقه اصبح في ظل الاستبداد النفطي منشغلاً بهمومه الخاصة ومصالحه الفئوية، ايضاً كان للنزعة الانقلابية أثر على الثقافة السياسية للعراقيين من خلال اعتبار الجيش " هو العامل الحاسم في تحريك الاحداث، ولا يمكن للمجتمع من دونه أن يخرج من الازمات"، أما بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣ فقد غدى السياسيون وثنية النفط لدى الجماهير.

أما الفصل السادس: تناول هذا الفصل الاستبداد النفطي بوصفه منظومة، وعلى اعتبار اننا كثيراً ما نتعامل مع أعراض الظاهرة أو الاهتمام بوحدة من عناصرها واغفال العناصر الاخرى، ففي فترات كنا نلعن العهد الملكي بوصفه ميالاً للاستعمار ولكننا ميالين لأيامه في نفس الوقت، ونشيد بحكم عبد الكريم قاسم وعفته وزهده ويفوتنا أن فترة حكمه الفردي هو الذي يسر الإطاحة به، ونلعن صدام حسين ونظامه وشراسته وطيشه الذين قادا إلى انهيار العراق اقتصادياً واجتماعياً ولا نتمتع بالقاعدة الاجتماعية والاقتصادية التي استند عليها في حكمه، بالتالي فإن القضية تقف عند منظومة من العناصر كانت هذه الانظمة نتاج لها، وهذه المنظومة لم تتقوض بسقوط نظام صدام حسين بل هي ما زالت قادرة على تجديد نفسها، فإن زيادة عوائد النفط كانت ولا تزال العنصر الاساس في منظومة الاستبداد النفطي في العراق وتحديد مساراتها وهذا يأتي من سيطرة الحكومة على الثروة النفطية، وعلى هذا فإن منظومة الاستبداد النفطي في العراق تتمثل في عوائد النفط والسلطة الحاكمة وقاعدتها المتمثلة بالطبقة الوسطى، وقد رهن مستقبل الطبقة الوسطى بزيادة العوائد النفطية ففي سنوات الحصار الاقتصادي في تسعينيات القرن الماضي توقف شريان النفط عن التدفق مما نتج عن ضعف السلطة الحاكمة على أجهزة الدولة والمجتمع لان الطبقة الوسطى سحقت بسبب الظروف الاقتصادية القاسية، وباتت لا ترى افقاً للتنمية ومعالجة المشاكل إلا بزيادة عوائد النفط وبهذا فقد ارتبطت بمشيمة الاستبداد النفطي. ايضاً يتناول الكاتب مسألة في غاية الاهمية التي تبحث في التضخم الذي اصاب اجهزة الدولة من خلال السماح بتوفير فرص عمل داخل جهاز الدولة، فهم بهذا الحال ليس باستطاعتهم انهاء البطالة بمعيار الجدوى الاقتصادية بل ينقلون البطالة من

الشارع إلى مؤسسات الدولة وهذا ما هو حاصل في المؤسسات الامنية والمدنية، أن ضلوع الاحزاب السياسية المتنفذة في قضايا الفساد يفسر أسباب ممطالة المناقشة على كثير من القوانين التي تعد رئيسة في عمل الدولة، بالتالي فان الديمقراطية تقوم على ساقين الحكومة والمعارضة أما في العراق فالعمل السياسي يقوم على ساق واحدة وهي الحكومة لذى نراها تمشي حجلاً، فالمعارضة في الديمقراطيات العريقة تعني الاختلاف في الرؤى والبرنامج السياسي أما في العراق متعني الاقصاء والتهميش، أن الصراع بين الكتل السياسية المتنفذة في العراق لا ينصب على اختلاف البرامج السياسية الداعية للتطلع إلى مستقبل العراق بقدر ما هو صراع على حصة كل كتلة في تشكيلة الحكومة التي تتحكم بعوائد النفط، أن المنظومة الديمقراطية في العراق في ظل منظومة الاستبداد النفطي تعني التواطؤ على اقتسام الكعكة.

الفصل السابع: يتناول سليم الوردي في هذا الفصل عملية اختراق منظومة الاستبداد النفطي إذ عدها منظومة عصية الاختراق فهي ليست بنظام مستبد اطيح به فأزبل وليست بأزمة ظرفية، بل هي منظومة قد ثبتت ركائزها في الاقتصاد العراقي وتغلغلت في نسيج وعي العراقيين وثقافتهم فصاروا يرهنون مصائرهم وتطلعاتهم بزيادة عوائد النفط، فالثوة النفطية بين الملكية والحيارة واستخدام اصطلاح " الاقتصاد السياسي للعراق" مما يفتح افقاً للتعاطي مع الثروة النفطية في كونها تعبر عن العلاقات انتاجية بين المجتمع والسلطة الحاكمة، وعليه تعاظمت عوائد النفط خصوصاً بعد التأميم لكي توضع بين ايدي القائمين على الدولة، واهم خطوة في تفكيك منظومة الاستبداد النفطي في العراق تتمثل في انتزاع حيازة عوائد النفط والغاز من الحكومة فلا تعود قيمة لها، بصورة اكثر وضوحاً العمل على عدم سيطرة الحكومة على عائدات النفط بشكل تام، الخطوة الثانية هي ترشيد الدولة العراقية لا يكتب لعملية الاختراق النجاح إلا بترشيد جهاز الدولة بل اعادة بنائها أو ترشيقيها، الخطوة التالية تتمثل في توزيع عوائد النفط من خلال الانهاء التدريجي لحيارة الحكومة المطلقة للعوائد النفطية وتحويلها لواحد من الجهات المستفيدة من تلك العوائد لتمويل موازنتها العامة، بينما تخصص بقية العوائد لتمويل صناديق اجتماعية وانمائية وهو ما سيضع حداً لولالية

الحكومة المطلقة على عوائد النفط، وعلى الاحزاب السياسية التي تدعي الدفاع عن حقوق الشعب العراقي ان تضع قضية توزيع العوائد النفطية بشكل عادل في برامجها السياسية.

وتحدث الوردي عن صندوق توزيع عوائد النفط، وصناديق الاعانات الاجتماعية التي تمثلت بـ (صندوق اعانة العاطلين عن العمل، صندوق اعانة ضحايا وعوقبي الاستبداد والعنف السياسي، صندوق اعانة اليتام والارامل وصندوق رعاية المسنين)، ايضاً صندوق اسكان الاجيال القادمة تنطلق هذه الفكرة من ضرورة تنمية روح المواطنة لدى النشء الجديد وان الملايين من ابناء الشعب العراقي لا يملكون داراً يأوون اليه، ويمول هذا الصندوق من اقتطاع نسبة معينة من عائدات النفط ويفتح بأسم كل مولود عراقي جديد من كلا الجنسين، ايضاً صندوق دعم الثقافة وهنا يؤكد الكاتب على دعم الثقافة لا دعم المثقفين لان الثقافة اكبر من ان تشخصن او تختزل في اسماء معينة تحتاج لدعم مالي.

هذه الصناديق تكون مستقلة عن الموازنة العامة للحكومة وتدار من خلال مؤسسات مستقلة على غرار المفوضيات المستقلة.

يختم الكاتب مؤلفه بذكر انطلاق شرارة الصراع بين الشعب العراقي والسلطة الحاكمة حول حيازة الثروة النفطية في ايلول ٢٠١١ حين طرح على مجلس النواب " مشروع تشكيل مجلس النفط والغاز" واصرت الحكومة على ان يتراسه رئيس الوزراء، بينما ذهبت كتل نيابية إلى ان تتراأس المجلس شخصية مستقلة وان يكون ارتباطه بمجلس النواب عندها لجأت الحكومة إلى تجميع الموضوع.

يعد التصدي لمنظومة الاستبداد النفطي اشرس معركة خاضها العراقيون في تاريخهم المعاصر لأنها معركة مع غيلان تأخذك من حيث لا تدري وتهلكك وتستدرجك إلى شباكها وفخاخها من دون ان تشعر، يواجه العراقيون ثلاث قضايا مصيرية: الادارة الرشيدة للموارد النفطية لمصلحة الشعب العراقي، مشكلة شح مياه دجلة والفرات، ومشكلة التلوث البيئي إذ يعد العراق في المرتبة الثالثة من حيث مناسب التلوث حتى بات التلوث يحصد عشرات الاف ارواح العراقيين.

لقد غرست ثقافة الاستبداد النفطي في وعي العراقيين قناعة " ان زيادة النفط تمثل قارب النجاة الذي سينقلهم من الوضع المزري الذي هم عليه"، من دون ان يأبهوا بما قد يترتب على ذلك من هوس نفطي يربك موازنات حياتهم ويتيح للفساد المالي المستشري في الدولة العراقية وعاءاً أكبر يغترف منه موارده.